المجلد 7، العـدد 27 ص74 - 92 (2026)، Volume7, Issue27

الدعم الفلاحي والاقتصاد التضامني بالمغرب

دراسة سوسيولوجية لجماعة بني فراسن بتازة

يونس اللبازي

دكتوراه في علم الاجتماع جامعة محمد الأول وجدة(المغرب)

Agricultural Support and Solidarity Economy in Morocco: A Sociological Study of Bni Frassen Commune in Taza

Labazi Younes

https://orcid.org/0009-0006-6116-9864

Faculty of Letters and Human Sciences,Mohamed I University,Oujda (Morocco),labaziyounes@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2026/ 06/14 تاريخ القبول: 30/ 07 / 2026 تاريخ النشر: 01/09 / 2026

الملخص:

تستعرض هذه الدراسة استراتيجية الدعم الفلاحي المنتهجة من قبل الدولة، وتهدف إلى البحث في تأثير التمثلات الاجتماعية للمجتمع الفلاحي على نجاعة وفعالية الاقتصاد التضامني. وفي هذا الإطار، يتضمن المبحث الأول **"الدعم الفلاحي والفلاح الصغير"** جملة من المعطيات الإحصائية الخاصة بأشكال وآليات الدعم الفلاحي، وتحديد تمثلات ومواقف الفلاحين منها، فضلا عن المتغيرات الاجتماعية والثقافية التي تحول دون ولوج الفلاح لمصادر الدعم العمومي. وفي المبحث الثاني **"من الإنتاج الفلاحي العائلي إلى الاقتصاد التضامني"** قمنا بتحليل دور التعاونيات الفلاحية في انتقال المجتمع الفلاحي إلى الاقتصاد التضامني، علاوة على فحص مدى تأثير التمثلات والقيم الثقافية التقليدية على وضعية العمل التعاوني.

إن أهمية هذه الورقة البحثية تكمن في إبراز تأثير التمثلات الاجتماعية والثقافية للفلاح على نجاعة الاقتصاد الزراعي التضامني ومخططات التنمية الفلاحية عامة، وأن كل مشروع للتحديث الزراعي بالمجال القروي يجب أن يشمل أيضا بنياته الثقافية والاجتماعية التقليدية.

ومن أهم النتائج والتوصيات التي خلص إليها البحث، أن ضعف انخراط الفلاح في التعاونيات الفلاحية نتيجة غياب ثقافة تنظيمية، شكل عائقا أمام ولوجه للدعم الفلاحي، وتحقيق الانتقال إلى الاقتصاد الفلاحي التضامني.

إضافة إلى أن اختلالات استراتيجية الدعم الفلاحي ومشاريع التنمية الفلاحية ناتجة عن القيم الثقافة التقليدية التي تحول دون ارتقاء الفلاح من وضعية المتلقي والمنفعل إلى شريك للدولة وفاعل أساسي. وهو الوضع الذي يتطلب نهج سياسة فلاحية قائمة على مقاربة ثقافية تشاركية، تستحضر الخصوصيات المحلية للمجتمع الفلاحي وتأثيرها على نجاعة برامج التنمية القروية.

الكلمات المفتاحية: القيم الثقافية، الاقتصاد التضامني، الزراعة العائلية، الدعم الفلاحي. التنمية الفلاحية.

Abstract:

This study examines the state-led agricultural support strategy, focusing on how the **social representations** of the peasantry influence the efficacy of the **solidarity economy**. The first chapter, **"Agricultural Support and the Smallholder,"** analyzes statistical data on support mechanisms, farmers' perceptions, and the **socio-cultural variables** that impede access to public resources. The second chapter, **"From Familial Production to the Solidarity Economy,"** investigates the role of cooperatives in transitioning agrarian society toward a solidarity-based model, evaluating how **traditional cultural values** impact **collective action**.

The research underscores that **agrarian modernization** in rural areas must integrate existing **traditional social structures**, as farmers' cultural perceptions directly affect the success of development schemes.

Key findings indicate that the lack of an **organizational culture** hinders engagement in cooperatives, obstructing access to support and the transition to a solidarity economy. Furthermore, imbalances in development projects stem from traditional values that keep the farmer in a passive, recipient role rather than an active partner. Consequently, the study recommends a **participatory cultural approach** to agricultural policy that incorporates local specificities to enhance the effectiveness of rural development programs.

Keywords: Cultural values; solidarity economy; family farming; agricultural support; Agricultural Development.

مقدمة:

يهدف هذا البحث إلى تحديد الكيفية التي يتمثل بها الفلاحون الصغار أشكال الدعم الفلاحي، ومدى قدرتهم على الولوج إلى مصادره، فضلا عن تأثير تلك التمثلات والتصورات على نجاعة وفعالية استراتيجية الدعم الفلاحي في تحسين مردودية الانتاج الزراعي. وبعبارة أخرى، هل يمثل الفلاح عنصرا مستهدَفا ومتلقيا للدعم الفلاحي، أو شريكا وفاعلا إلى جانب الدولة في تحقيق استراتيجية الدعم الفلاحي لأهدافها المتوخاة؟

إن الاجابة على هذا السؤال، يقتضي الكشف عما يقوله الفلاحون المبحوثون، وما تقوله الدولة مجسدة في المؤسسات الفلاحية الرسمية عن الدعم الفلاحي.

ومن جهة أخرى، وبما أن الانتقال إلى الاقتصاد التضامني، يشكل إحدى الأهداف الجوهرية لاستراتيجية الدعم الفلاحي - وذلك في سعيه إلى دعم التنظيمات المهنية والتعاونيات الفلاحية عبر ربط صغار المنتجين بالسوق، وتأهيل الإنتاج

الفلاحي الصغير للاندماج في النموذج الفلاحي الوطني- اتجهنا إلى دراسة مدى تأثير التمثلات والقيم الثقافية التقليدية على وضعية العمل التعاوني، والذي يعيق في نهاية المطاف سيرورة الانتقال من الإنتاج الفلاحي العائلي إلى الاقتصاد التضامني.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في ابراز دور العامل الثقافي والقيمي للمجتمع في تحقيق برامج وخطط التنمية، حيث تسعى إلى إثبات أن التمثلات والقيم الثقافية التقليدية للمجتمع القروي تؤثر على نجاعة وفعالية التنمية الفلاحية، وذلك من خلال البحث في مواقف الفلاحين من برامج الدعم الفلاحي والاقتصاد التضامني.

الإطار المنهجي للدراسة:

يرتكز هذا البحث على مقاربة منهجية كيفية وكمية، تتمثل في استمارات استهدفت عينة مكونة من 100 من الفلاحين الصغار، ومقابلات نصف موجهة شملت 6 حالات للدراسة تمثل الجهات والمؤسسات الوصية على برامج ومخططات التنمية القروية، وممثلين عن التعاونيات الفلاحية والتنظيمات المهنية بمجتمع الدراسة، كما اعتمدنا في جمع المعطيات الميدانية على الوثائق والتقارير الرسمية المنجزة من طرف الجهات الحكومية وغير الحكومية (المندوبية السامية للتخطيط، وكالة التنمية الفلاحية، مكاتب الدراسات الخاصة...).

الحدود المكانية والزمانية للبحث:

يتمثل مجتمع البحث في جماعة **بني فرسن القروية** الواقعة بإقليم تازة، وتحديدا غربا في مقدمة تلال وجبال الريف، على بعد حوالي 56 كلم عنها–وتُحَد جماعة بني فراسن بجماعتي عين معطوف ورأس الواد غربا، وبجماعتي أُوطَا بوعْبانْ جنوبا، وبجماعتي أولاد ازْبَايْر والرْبَعْ الْفُوقِي شرقا، وجماعة الْبْرَارْحة شمالا. وتتميز هذه الجماعة بهيمنة الإنتاج الفلاحي المعيشي، وتندرج ساكنتها ضمن فئة الفلاحين الصغار، كما كانت هدفا لبرامج التنمية الفلاحية.

يتحدد زمن البحث الميداني بداية من سنة 2008، وهي الفترة التي تميزت بشروع الوزارة الوصية على القطاع الفلاحي في تنزيل برامج ومشاريع مخطط المغرب الأخضر إلى سنة 2022، ويشمل هذا الإطار الزمني أيضا الشروع في تنزيل استراتيجية الجيل الأخضر (2020-2030)، وتشكل هذه الحدود الزمنية مجالا لدراسة حصيلة امتدت 12 سنة من العمل بمخطط المغرب الأخضر، ومرور سنتين على استراتيجية الجيل الأخضر.

إشكالية وفرضية البحث:

يقوم الإطار الاشكالي لهذه الدراسة على البحث في مدى تأثير التمثلات الاجتماعية للفلاحين الصغار غلى فعالية ونجاعة خطط ومشاريع الدعم الفلاحي والتنظيمات المهنية الفلاحية، ومن هذا المنطلق سنسترشد بالتساؤلات التالية:

كيف يتمثل الفلاحون الصغار أشكال الدعم الفلاحي؟ وما هو تأثير التمثلات الاجتماعية على نجاعة وفعالية استراتيجية الدعم الفلاحي ؟ ما هي مقومات الاقتصاد التضامني المحددة في استراتيجيات التنمية الفلاحية ؟ وما هي طبيعة الاختلالات التي تعيق الانتقال من الإنتاج الفلاحي العائلي إلى الاقتصاد التضامني ؟

جوابا على إشكالية البحث نضع الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى: شكلت استراتيجية الدعم الفلاحي في مجتمع البحث إحدى آليات ومرتكزات التنظيمات المهنية الفلاحية.**
- **الفرضية الثانية: تؤثر التمثلات الاجتماعية للعمل التعاوني في نجاعة وفعالية الاقتصاد التضامني.**

المبحث الأول
الإطار النظري والمفاهيمي

المفاهيم الأساسية والدراسات السابقة

يعد مفهوم **التنمية الفلاحية** من منظور سوسيولوجي لا مجرد حزمة من الإجراءات التقنية والاقتصادية، بل عملية تحول بنيوي وشامل في "نظام الفعل" لدى المجتمع الفلاحي تؤدي إلى نهاية "الحضارة الفلاحية التقليدية" وظهور فئة جديدة من المقاولين الزراعيين، الذين يتبنون عقلانية اقتصادية حديثة، فالتنمية هنا ليست مجرد آلات وبذور وحسب، بل تتمثل في المداخل الجوهرية التالية: 1- تغير في القيم : الانتقال من منطق "الاستهلاك الذاتي" و " حماية الإرث العائلي" إلى منطق "الربح" و "السوق". 2- تغير في الأدوار: تحول الفلاح من عضو في جماعة قروية مغلقة إلى فاعل اقتصادي منفتح على مؤسسات الدولة والتعاونيات الفلاحية (مندرس، 1967، ص 253). ويرتكز هذا المنظور لمفهوم التنمية الفلاحية على مقاربة شمولية لا يرتكز فيها التحديث الزراعي على الجانب التقني بل يشير إلى تحول في منظومة القيم الاجتماعية في المجال القروي، حيث يستهدف التغير الاجتماعي تمثلات ومواقف الفئات الاجتماعية المستهدفة اتجاه برامج ومخططات التنمية الفلاحية. وبعبارة أخرى، ترتبط نجاعة خطط التنمية بطبيعة الاستجابة السوسيولوجية للفلاح اتجاه هذه التغيرات الاقتصادية. وهو ما حمل هنري مندرس على اعتبار التنمية الفلاحية عملية انتقال جذري تؤدي إلى "نهاية الحضارة الفلاحية التقليدية" وظهور نمط جديد من الفاعلين الاقتصاديين. ما يعني أن العائق الأساسي أمام نجاعة الاقتصاد التضامني قد لا يكون مادياً، بل يكمن في **التمثلات الاجتماعية** التي يحملها الفلاح عن العمل التعاوني؛ حيث يظل أسيراً لقيم تقليدية تحول دون انخراطه كشريك وفاعل أساسي. وفي السياق ذاته، يرى بول باسكون أن التنمية الفلاحية ليست مجرد "تحديث تقني" أو "زيادة في المردودية"، بل هي "عملية معقدة من التغير الاجتماعي الذي يصطدم ببنى تقليدية عريقة (البنية القايدية، القبيلة، الروابط العائلية)، ولا يمكن لهذه التنمية أن تنجح إلا إذا استطاعت استيعاب 'منطق الفلاح' الخاص وتمثلاته للزمان والمجال " (Pascon, 1971, pp. 5-11).

وفي سياق متصل، يركز باسكون (1983)، على أن الفلاح يعيش في "مجتمع مركب"، حيث تتجاور قيم العصرنة مع القيم التقليدية، وينظر إلى خاصية التركيب تلك، أنها تفسر تعثر بعض برامج التنمية الفلاحية، حيث يشير في سياق مشروع تجهيز منطقة الحوز بأحواض هيدروليكية إلى ظاهرة مقاومة الفلاحين للتغير الذي تحمله مشاريع الاستثمار الفلاحي، والحذر والشك الذي يبديه اتجاه التقنيين والاداريين والمهندسين. إلا أنه أبرز في نفس الوقت، الوجه الآخر لهذه المقاومة المتمثل في تفاوض الفلاحين مع الدولة وتقبلهم لمشاريعها الاستثمارية، ما دامت لا تهدد النسق الاجتماعي التقليدي. ويضيف باسكون، "أن حذر الفلاح، نابع من ترقبه لنتائج مشاريع التحديث والتغير، التي تبدو له غير واضحة، ومن كل مشاركة لا تمكنه من أن يكون قائدا لهذا التغير"(Pascon,1983,p.5). علاوة على ذلك، ترتكز هذه الدراسة على مقاربة سوسيولوجية لمفهوم التضامن الاجتماعي، وذلك من منطلق البحث في أثر التمثلات والقيم الثقافية التقليدية على وضعية العمل التعاوني، حيث يعد إدماج الفلاحين في إطار التنظيمات التعاونية مدخلا لتنزيل برامج التنمية الفلاحية.

وفي تحديده **لمفهوم الاقتصاد التضامني** يوضح لافيل (Laville, 2015) أنه يقوم على:
منطق 'اقتصاد الروابط' الذي يمنح الأولوية للفعل الجماعي على الحسابات الربحية، وينبني هذا النمط الاقتصادي على أربع محددات: **أولا**، الفعل الجماعي: وهو نتاج لاتحاد أفراد يتشاركون نفس الظروف (فلاحين، نساء قرويات، حرفيين) لمواجهة تحديات السوق، **ثانيا**، تغليب المنفعة الاجتماعية: الهدف ليس تعظيم الثروة الفردية، بل تلبية احتياجات الجماعة (التعليم، الصحة، الشغل) **ثالثا**، الديمقراطية التشاركية: العضو في التعاونية أو الجمعية ليس "صاحب أسهم" بل هو "فرد" له صوت مساوٍ للآخرين، بغض النظر عن حصته المالية. **رابعا**، إعادة التوزيع: الفوائض المالية تُعاد استثمارها في المشروع أو في خدمات اجتماعية للمنطقة، مما يخلق نوعاً من "العقد الاجتماعي المصغر"(p.52). وانطلاقا من هذه المحددات فالاقتصاد التضامني ليس مجرد قطاع اقتصادي ثالث، بل هو حركة سوسيولوجية تهدف إلى إعادة إدماج الاقتصاد في العلاقات الاجتماعية (Social Embeddedness) إنه يقوم على مبدأ المساعدة المتبادلة والتدبير الديمقراطي، حيث يتم تحويل الممارسات الاقتصادية من السعي وراء الربح الفردي إلى تلبية الاحتياجات الجماعية وتعزيز التماسك المحلي (Laville,2010,p.45).

وانطلاقا من هذا المنظور، "يعد الاقتصاد التضامني نمطاً اقتصادياً بديلاً يرتكز على الذات الجماعية، ويهدف إلى خلق توازن بين الفعالية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. إن قوته تكمن في قدرته على تحويل 'الروابط التقليدية' داخل المجتمعات القروية إلى 'قوة تنظيمية' قادرة على الاندماج في السوق دون فقدان الهوية المحلية، وهو ما يجعله الأداة الأنسب لتدبير التحولات في المجتمعات الانتقالية" (الفلاح، 2021، ص. 114). غير أن تحقيق أهداف التنمية الفلاحية والانتقال إلى مجتمع فلاحي قائم على الاقتصاد التضامني، لا يرتكز فقط على المبادرات الذاتية للفلاحين داخل التنظيمات المهنية والتعاونية، بل يستند أساسا إلى تدخل الدولة عبر استراتيجية الدعم الفلاحي. وفي هذا الصددِيُعد **مفهوم الدعم الفلاحي** (Agricultural Support) من منظور سوسيولوجي أبعد من كونِهِ مجرد "إعانات مالية" أو "توزيع تقني للموارد"، بل ينظر إليه بوصفه آلية لإعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية وأداة لتدخل الدولة في توجيه البنى القروية. علاوة على ذلك، يشكل الدعم الفلاحي أداة لتوجيه سلوك الفاعلين المحليين نحو عقلنة الإنتاج، مما قد ينشئ علاقات تبعية جديدة بين الفلاح والدولة، وهو بمثابة "هندسة اجتماعية" تهدف إلى إدماج الفلاح في المنظومة الرأسمالية (المراني، 2018، ص. 112). والدعم الفلاحي وفق العديد من التجارب الميدانية وسيلة لربط المنتجين بالسوق، والتقليص من تأثير الوسطاء على هامش الأرباح، وتقوية التنظيمات التعاونية، ومأسسة التضامن، وتثمين المنتجات والرفع من قيمتها المضافة. كما أنه يدعم استدامة النماذج الزراعية المحلية، والخصوصيات الثقافية والمجالية للمجتمع الفلاحي. غير أن الأهداف المعلنة للدعم الفلاحي ترتهن بالتلقي الاجتماعي للفلاحين، أي بتمثلاتهم الاجتماعية والثقافية، وكذا بمدى تأثير الرأسمال الاجتماعي والثقافي على تفعيل مشاريع الدعم والتنظيمات المهنية التعاونية. وهي زاوية النظر التي سنفحص من خلالها استراتيجية الدعم الفلاحي في مجتمع الدراسة.

المبحث الثاني
الدعم الفلاحي والفلاح الصغير

المطلب الأول: مخطط المغرب الأخضروآليات الدعم الفلاحي

أحدثت الدولة سنة 1986، حسابا مرصودا للاستعمالات المحددة تحت اسم "صندوق التنمية الفلاحية"، وذلك بهدف تمويل المشاريع المرتبطة بتنمية القطاع الفلاحي. وتهدف الاعانات المالية الممنوحة للفلاحين، إلى تحسين انتاجية الضيعات الفلاحية، سواء في المناطق السقوية أو البورية أو المناطق الجبلية. وتصنف أشكال الدعم إلى عدة أنواع، وهي: الدعم الجزافي والدعم بنسب تفضيلية، ودعم عادي أو دعم في إطار التجميع. حيث يخصص الدعم الجزافي لتشجيع التجميع الفلاحي من أجل المساعدة والمواكبة التقنية التي يقدمها المجمّع لفائدة المجمَّعين، ويخص هذا الشكل من الدعم السلاسل النباتية والسلاسل الحيوانية. ويراد من تجميع الفلاحين في المناطق البورية ربط الفلاحين المنتجين عبر التنظيمات المهنية مباشرة بالسوق، من خلال تثمين وتحويل وتسويق المنتجات الفلاحية المحلية. أما الدعم بنسب تفضيلية، فيستهدف الاستثمارات المنجزة في مجال اقتناء الأدوات الفلاحية أو التجهيز بأنظمة الري الموضعي أو التكميلي.

وتبرز الوثائق الرسمية الصادرة عن وكالة التنمية الفلاحية التوجه نحو إرساء نظام للدعم أكثر قربا من الفلاحين. حيث شمل جميع سلاسل الانتاج من عاليتها إلى سافلتها، مع دعم خاص لمشاريع التجميع الفلاحي وصغار الفلاحين. إضافة إلى التثمين في إطار العقد- البرنامج لتنمية الصناعة الغذائية والفلاحية الموقع سنة 2017. كما يتضح في الجداول التالية التي تبرز أشكال الدعم والنسب المقدمة للفلاحين في مختلف المناطق الفلاحية (وكالة التنمية الفلاحية [ADA]، 2024).

جدول 1: أشكال الدعم الممنوح للفلاحين

المساعدات المباشرة الممنوحة للفلاحين
▪ التجهيزات الهيدروفلاحية (الري الموضعي والتكميلي) والتحسينات العقارية (إزالة الأحجار)
▪ تجهيز الضيعات بالمعدات الفلاحية (المكننة، البيوت المغطات، الشبابيك الواقية من البرد...)
▪ التشجيع على استعمال البذور المختارة (القمح الصلب، القمح اللين، الشعير، الأرز...)
▪ التحاليل المخبرية (التربة، الماء، النباتات والمخلفات)
▪ إنشاء وتجهيز وحدات التثمين (التصبير، المخازن المجمدة، معاصر الزيوت، التحويل، مجازر وقاعات التقطيع
▪ تكثيف الانتاج الحيواني (تحسين النسل، بنيات تربية الماشية...) (تنمية زراعة الأشجار المثمرة)
▪ المساعدات المقدمة للتجميع الفلاحي (دعم المكننة والري بأسعار فائدة مخفضة ودعم جزافي للمجمع)
▪ المساهمة في صندوق الكوارث الطبيعية
▪ تعزيز التأمين الفلاحي
▪ تنمية سلاسل الانتاج، موضوع عقود البرامج التي وقعتها الوزارة مع مختلف الهيئات البيمهنية الفلاحية

المصدر: الموقع الرسمي لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات،2023

جدول 2 : الدعم الخاص بالتجهيز بأنظمة الري الموضعي

الاستثمار المنجز	الدعم العادي		الدعم في إطار التجميع	
	النسبة	السقف	النسبة	السقف
التجهيز بنظام الري الموضعي	%80	52000 درهم للهكتار	%100	65000 درهم للهكتار

المصدر: الموقع الرسمي لوكالة التنمية الفلاحية،2023

جدول 3: الدعم الخاص باقتناء الآلات الفلاحية

الاستثمار المنجز	الدعم الفلاحي		الدعم في إطار التجميع	
	النسبة	النسبة	النسبة	السقف
الجرارات الفلاحية	%30	72000 درهم	%40	96000 درهم
أدوات المعالجة الصحية للأغراس	%50	6000 درهم	%70	84000 درهم

المصدر: الموقع الرسمي لوكالة التنمية الفلاحية،2023

من الآليات الأخرى المعتمدة من قبل الدولة، في تفعيل استراتيجية الدعم الفلاحي، نجد الشركة الوطنية لتسويق البذور (سوناكوس)، وتعمل على تسويق المدخلات الفلاحية المدعمة للفلاحين (الأسمدة، البذور المنتقاة، الشتائل والأشجار..). وقد أدرج نشاط هذه الشركة ضمن استراتيجية المغرب الأخضر الهادفة إلى تفعيل استخدام المدخلات الفلاحية، بهدف تحسين انتاجية ومداخيل الفلاحين ذات هامش الربح المحدود. كما تعمل الوزارة الوصية برسم كل موسم فلاحي على تحديد أثمنة البيع المدعمة والموحدة عبر جميع نقط البيع ومراكز سوناكوس الجهوية، ومراكز الاستشارة الفلاحية في مختلف المناطق الفلاح. وفي هذا السياق، تضع الدولة رهن إشارة الفلاحين منصات رقمية لإيداع طلبات الدعم الفلاحي، إضافة إلى تقديم الاستشارة للفلاحين حول الاستخدام العقلاني للأسمدة والبذور المنتقاة من قبل المستشارين الفلاحيين (الشركة الوطنية لتسويق البذور [سوناكوس]، 2023).

إن نظرة فاحصة صوب المعطيات الرسمية الخاصة باستراتيجية الدعم الفلاحي، والتي تشمل فئة الفلاحين الصغار، تكشف مدى التباس وصعوبة تحديد هذه الفئة الاجتماعية في المجتمع القروي بالمغرب. لكون المقاربة الرسمية تناولت هذه الفئة انطلاقا من تصور عام وشمولي، يؤدي إلى صهر جميع الفلاحين الصغار ودمجهم في إطار الدعامة الثانية

من مخطط المغرب الأخضر، واستراتيجية الدعم الفلاحي، دون مراعاة للخصوصيات السوسيواقتصادية والمجالية للمجتمع الفلاحي. والتي تتسم بانقسام تلك الفئة ذاتها، أي إلى فلاحين صغار ينتمون إلى المناطق الفلاحية البورية، فيما ينتمي الآخرون منهم إلى المناطق السقوية، خاصة وأن واقع الانتاج الفلاحي بالمغرب يكشف عن وجود علاقة عكسية بين حجم الأراضي الزراعية ومردودية الانتاج الفلاحي. إذ يمكن للفلاح الصغير الذي يمتلك قطعة أرض صغيرة في المناطق السهلية أن يحصل على فرص أكبر لتحسين مردودية الانتاج، والولوج إلى خدمات الدعم الفلاحي أو القروض الفلاحية. وهو ما يقودنا إلى التساؤل عن قدرة الفلاحين الصغار في المناطق البورية على الولوج إلى خدمات الدعم الفلاحي بأشكلها المباشرة أو الجزافية أو التفضيلية، فضلا عن صعوبة الولوج إلى القروض الفلاحية. وبالتالي ما إذا كان الفلاحون الصغار باختلاف انتماءاتهم المجالية (بورية/سقوية) يملكون نفس الفرصة للارتقاء إلى الطبقة الوسطى الفلاحية، التي تعد إحدى الرهانات الأساسية لمخطط الجيل الأخضر؟ الأمر الذي يستدعي تحديد مواقف وتمثلات الفلاحين الصغار في المناطق البورية اتجاه استراتيجية الدعم الفلاحي.

جدول 4:**مو اقف الفلاحين من الدعم والتأمين الفلاحي**

هل سبق لك الاستفادة من الدعم الفلاحي؟		
أجوبة المبحوثين	نعم	لا
التكرار	18	82
النسبة المئوية	%18	%82

المصدر: البحث الميداني (الاستمارة 2020)

يبدو من خلال الجدول أعلاه، الفرق الشاسع ما بين حجم الامكانات المرصودة من قبل الدولة في الدعم الفلاحي (الجدول رقم 2 و3)، والعدد الهزيل للفلاحين المستفيدين، وهو أمر يرتبط أساسا بمسألة الولوج إلى مصادر الدعم الفلاحي. لكن وعند كل تحليل للأسباب الموضوعية لهذه المسألة، سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو المجالية منها، لا بد من أن نأخذ بالحسبان تأثير العامل الثقافي على موضوعية المعطيات الخاصة باستفادة الفلاحين من الدعم. والذي يتعلق تحديدا بعوامل سيكولوجية تتمثل في التكتم والصمت، حين يتصل الأمر بالأسئلة ذات الصلة بالدخل الفلاحي أو الدعم الموجه للفلاحين. حيث أبرز بول باسكون أن "المعطيات التي تعبر عنها الاحصاءات الفلاحية غير صحيحة، وهذا ما أظهرته أبحاث معهد الزراعة والبيطرة، لأن الفلاحين يرفضون التصريح بقيمة أملاكهم من أرض وماشية مخافة الضرائب ونزع الملكية، فهم لا يتوصلون إلى حقائق موضوعية إلا بعد زيارات متكررة للفلاحين" (Pascon,1980,p.27). ومن هذا المنطلق، يواجه الفلاح استراتيجية الباحث بثقافة مضادة، تنبني على حسابات المصلحة الخاصة والمكاسب التي قد يجنيها من وراء أسئلة قد يرى أنها تضمر مصالح لفاعلين من خارج النسق الاجتماعي للمجتمع الفلاحي، حيث ترتبط تمثلات الفلاح بالدعم الفلاحي، كما بأسئلة الباحث ذاته ومهمته. غير أن لعبة المصالح الخفية المتبادلة التي يفترضها الفلاح، لا تلغي وجود أسباب موضوعية تحول دون استفادته من الدعم الفلاحي. والتي تدعمها الملاحظة الموضوعية، والمقابلات المنجزة مع مختلف الفاعلين. إذ تبرز أن الفلاحين يجدون صعوبة فعلية في الولوج إلى الدعم الفلاحي، سواء ارتبطت بعوائق موضوعية أو ذاتية. وقبل الخوض في طبيعة هذه العوائق، نمر أولا إلى تحديد الفئة المستفيدة من الدعم والأنشطة الفلاحية التي شملها.

جدول 5: الأنشطة الفلاحية والدعم الفلاحي

ما هو النشاط الفلاحي الذي استفدت فيه من الدعم الفلاحي؟				
أجوبة الفلاحين	سلاسل الانتاج الحيواني	سلاسل الانتاج النباتي	التهيئة المائية الزراعية والتحسينات العقارية للضيعات الفلاحية	وحدة لتثمين الانتاج النباتي
التكرار	11	-	-	7
النسبة المئوية	%11	%0	%0	%7

المصدر: البحث الميداني (الاستمارة 2020)

يظهر من الجدول أعلاه، أن 18 فلاحا من المستفيدين من الدعم الفلاحي من أصل 100 فلاح من عينة البحث، وقد توزعوا ما بين نشاطين فلاحيين شملهم الدعم، وهي أنشطة سلاسل الانتاج الحيواني، ووحدة لتثمين الانتاج النباتي. وتعبر طبيعة الأنشطة التي استهدفها الدعم الفلاحي، عن الخصوصية السوسيواقتصادية لمجتمع الدراسة، حيث يرتبط الانتاج الفلاحي فيه بتربية الماشية. ويعد هذا الأخير، النشاط الاقتصادي والمعيشي الأساسي للعائلات القروية. لكن ورغم أهميته، لم يشمل الدعم فيه إلا فئة قليلة، ويعود ذلك إلى كون تربية الماشية ما تزال خاضعة للأساليب التقليدية، إن على مستوى طرق الإنتاج أو التسويق أو التثمين. كما تمارس في نطاق عائلي أو فردي ضيق، ومن دون أن تندمج في إطار العمل التعاوني أو يجري هيكلتها داخل التنظيمات والجمعيات الفلاحية. أما النشاط المتعلق بوحدة تثمين الإنتاج النباتي، فيندرج في إطار الدعم الموجه لمشاريع التجميع الفلاحي، حيث أن ولوج الفلاحين إلى هذا الصنف من الدعم، يشترط انخراطهم في تعاونيات فلاحية والمجموعات ذات النفع الاقتصادي (GIE). وذلك في إطار برنامج الدعامة الثانية من مخطط المغرب الأخضر.

والخلاصة هنا، أن ولوج الفلاح إلى الدعم الفلاحي في هذه المجالات الفلاحية، لا يعبر عن استراتيجية جماعية يسلكها الفلاح بوصفه فاعلا اقتصاديا واجتماعيا، وإنما ارتبط أساسا بالتدخل المباشر للدولة لتنظيم وهيكلة الفلاحين في تنظيمات وجماعات مهنية. وهو ما يعني أن الانخراط الضعيف للفلاح في المؤسسات والتنظيمات التعاونية والمهنية، وغياب ثقافة تنظيمية هي إحدى العوائق الجوهرية التي تحول دون ولوجه للدعم الفلاحي.

المطلب الثاني: الولوج للدعم الفلاحي: الصعوبات الموضوعية والذاتية

إن تصنيف العوائق المرتبطة بالولوج إلى الدعم الاجتماعي إلى ذاتية وموضوعية، يرجع إلى حضور البعد الثقافي وتداخله مع المتغيرات السوسيواقتصادية والمجالية والتنظيمية، والتي تؤثر بنسب متفاوتة في علاقة الفلاحين بالدعم الفلاحي، فضلا عن العلاقة الجدلية القائمة ما بين البعدين الذاتي والموضوعي.

يشكل الطابع البوري للإنتاج الفلاحي بمجتمع الدراسة، إحدى الصعوبات الموضوعية، كما يجسد المتغير المركزي الذي يؤثر في باقي المتغيرات المتمثلة في مردودية الإنتاج والدخل الفلاحي، والتسويق والدعم الفلاحي. اذ يعد مجتمع البور أكثر المجتمعات الفلاحية عزلة وهشاشة، والأقل ارتباطا بالمؤسسات الفلاحية الرسمية، وبأنظمة القروض والتأمين والاستشارة الفلاحية. بالنظر إلى ارتكازه على الفلاحة المعيشية، التي تجعله خارج مدار النموذج الفلاحي الوطني، القائم

على دعم المنتجات الفلاحية ذات القيمة التصديرية. وهي الخيارات الاقتصادية التي دفعت فئة الفلاحين الصغار إلى استدماج قيم ثقافية تميل إلى التدبير الذاتي لنمطها الاجتماعي والإنتاجي. كما دأبت بذلك على الخوف من المجازفة والمبادرة والركون إلى الانتظارية، ونهجها المستمر لاستراتيجية الترميق Bricolage srategy وهي في مجملها قيم ثقافية مضادة للمبادئ التي تقوم عليها أدبيات مشاريع ومخططات التحديث الزراعي. والتي ترتكز على قيم التجديد والعقلانية، والمشاركة وروح المبادرة والفلاحة التضامنية.

ويعزز هذا الارتباط ما بين اختلالات التنمية ونزوع الفلاحين نحو تلك القيم الثقافية المضادة، ما ذهب إليه الباحث إريك وولف في هذا التوصيف: " لما كان الفلاح مستبعدا ربما تنمويا، من إجراءات تتعدى حدود القرية، من هنا غالبا ما يقف موقف المتفرج السلبي، أو ينتظر بفارغ الصبر حلول عصر العدالة المطلقة" (وولف،1977، ص. 343).

علاوة على ذلك، يمثل الوضع الاقتصادي للفلاحين الصغار، والمرتبط بمحدودية الدخل، عائقا ذو تأثير كبير في الولوج إلى الدعم الفلاحي. وكما يتبين من (الجدول رقم 3)، أن الفلاح يستفيد من دعم جزافي نسبته 30% لاقتناء جرار فلاحي، غير أن الفلاح الصغير وكما يؤكد مستشار فلاحي " يواجه صعوبة في دفع ثمن 70% من قيمة الجرار، بالنظر إلى دخله المحدود"[1]. فضلا عن الصعوبة التي يواجهها في اقتناء مدخلات الإنتاج المدعمة، حيث يشتكي الفلاح باستمرار من احتكار التجار وجشع الوسطاء والأعيان المحليين. وعلى الرغم من مشروعية تأثير العامل الاقتصادي. إلا أننا نلمس كذلك مدى فاعلية العامل الثقافي، والمتمثل في طبيعة الأحكام والتمثلات التي يحملها الفلاح عن الدعم الفلاحي. إذ يشير المستشار الفلاحي في ذات السياق أن " الدولة توفر قاعدة للمعلومات تخص أشكال الدعم في المراكز الفلاحية أو شبكات الانترنيت، لكن الفلاح لا يبذل أي مجهود، وكأنه يريد من الدولة أن تحمل إليه المعلومات والأسمدة الكيماوية إلى البيت، فيما هو لا يحرك ساكنا". ويجسد هنا المستشار الفلاحي مشروع التحديث الزراعي للدولة، الذي يواجَه بقيم ثقافية مضادة تعطل تنزيله في المجال القروي. وهو غالبا ما يضع الاعتبارات الثقافية في المقام الأول رغم اعترافه بتأثير الوضعية الاقتصادية للفلاحين. ويمكن القول، أن تمثل الفلاح للدعم الفلاحي يعبر في مضمونه عن تصوره للدولة، إذ يجعل منها الفاعل الأساسي في مشروع التحديث الزراعي وما يترتب عنه من فوائد معيشية للمجتمع الفلاحي، بل قد يرفعها إلى مرتبة المانح أو الواهب للعطايا والخيرات المادية. فيما ينظر إلى نفسه باعتباره مستهدفا يقف موقف الانتظار. وذلك من دون أن يعي أن عدم انخراطه من موقع الشريك في التنمية الفلاحية، يقوده إلى أن يتخذ عمليا موقع المقاومة الصامتة، أو الثقافة المضادة. ومن أوجه هذه الثقافة في الواقع، أن الفلاح قد يشتكي من نفوذ وسلطة الأعيان المحليين، واحتكارهم للدعم الفلاحي، فيما لا يتردد في أن يلجأ إلى سلطتهم للحصول على حصته.

من هذا المنطلق، فبالرغم من الطابع البنيوي للأنساق الثقافية والاجتماعية المنظمة والمتلاحمة التي تميز المجتمع الفلاحي، والتي يخضع لها السلوك الاجتماعي للفلاح بوصفه منفعلا، إلا أنه يعد أيضا فاعلا يتمتع ب "عقلانية محددة"[2] تسمح له بتدبير استراتيجية شخصية، يحاول من خلالها إيجاد التدابير اللازمة لقضاء حوائجه وتحقيق مآربه. وضمن هذا الإطار يتشكل العائق التنظيمي، أي عدم انخراط الفلاح في تنظيمات فلاحية للولوج إلى الدعم الفلاحي. حيث تكشف المقابلات التي أجريت مع رؤساء التعاونيات الفلاحية، ومركز الاستشارة الفلاحية، ومنها ما استقيناه من رئيس تعاونية فلاحية بأن " لا وجود لدعم مباشر للفلاح، ومن دون أي جهد، لا بد لتحصل على الدعم من هيكلة الفلاحين في إطار تعاونيات فلاحية، أما حين يلجأ الفلاح إلى طلب الدعم باعتباره فردا، فسيواجه زيادة في الفوائد"[3]. فعلى الرغم من ارتفاع قيمة الدعم الفلاحي في حالة التجميع أو الانخراط في تعاونيات فلاحية، إلا أن الفلاح يلجأ إلى المناورة والحلول الفردية،

ويتصرف باعتباره فاعلا خارج الأنساق، والنظم والمؤسسات التي تضعها الدولة شرطا لتنزيل المقاربة التشاركية ولنجاعة مخططات التنمية الفلاحية.

جدول 6: الدعم الفلاحي والمعلومة الفلاحية

هل ترى أن عدم الاستفادة من الدعم يرتبط بنقص في المعلومة؟			
أجوبة المبحوثين	نعم	لا	لا أعرف
التكرار	86	14	0
النسبة المئوية	%86	%14	% 0

المصدر: البحث الميداني (الاستمارة 2020)

يشكل الولوج إلى المعلومة في مجال الدعم الفلاحي، إحدى أكثر العبارات تداولا في خطاب الفلاحين المبحوثين في المقابلات أو في سيرة أحد الفلاحين. كما يعبر الجدول أعلاه عن طبيعة العلاقة القائمة بين متغيري الولوج إلى الدعم والمعلومة، وهي على النحو التالي: غياب المعلومة يمثل عائقا أمام ولوج الفلاح إلى الدعم الفلاحي.

يدرك الحس المشترك للمجتمع الفلاحي أهمية المعلومة، كما أن حيازتها مرتبطة في تمثله بأدوار الدولة والأعيان المحليين. وهو لا ينظر إليها باعتبارها معطيات تقنية - محايدة - بل يرى أنها تخضع لتراتبية المجال القروي. حيث يلجأ التجار والأعيان لاستراتيجية الاخفاء والاحتكار، بينما الفلاح الذي يقع خارج دائرة النفوذ وسلطة الأعيان، يرى أنه آخر من يعلم. وبصورة عامة، وانطلاقا من تمثلات وتصورات الفلاح للدعم الفلاحي وصلته بالولوج إلى المعلومة، نجد أنه ينظر إلى الدولة مجسدة في المؤسسات الوصية بوصفها الفاعل الأساسي، حيث ينسب إليها العوائق والصعوبات التي تعترضه. كما ندرك من خلال تلك التمثلات مدى تأثير القيم الثقافية التقليدية على قيم التجديد والتحديث التقني التي تتضمنها برامج التنمية الفلاحية. ومن ذلك ما حاولنا أن نستقيه من سيرة أحد رؤساء التعاونيات الفلاحية بمجتمع الدراسة، وهو فلاح حاصل على شهادة جامعية، ولد ونشأ بجماعة بني فراسن، وبعد أن أقام لسنوات عديدة بالمدينة، عاد إلى مسقط رأسه ليستثمر في ضيعة فلاحية. واختار أن ينخرط في تدبير تعاونية فلاحية تأسست في إطار مخطط المغرب الأخضر لتثمين مشاريع الأشجار المثمرة. وتمثل هنا تجربة "إعادة الزيارة" التي عاشها المبحوث، وسيلة لرصد علاقة قيم التحديث التي يحملها ذلك المخطط بالقيم الثقافية التقليدية الراسخة في مجتمع الدراسة. وفي هذا السياق، يصف لنا موقفه من الآليات التي أحدثتها الدولة للولوج إلى الدعم الفلاحي، حيث أشار " لا شك أن الحصول على الدعم يرتبط بالحصول على المعلومة، فصحيح أن الدولة أحدثت بوابة إلكترونية لهذا الغرض، وتتضمن كافة المعطيات والوثائق الخاصة بالدعم، إلا أن هذه الوسيلة لا تراعي الخصوصية الثقافية والاجتماعية للمجال القروي، إضافة إلى أمية أغلب الفلاحين"[4]، ثم يضيف مستحضرا نمط عيش الفلاحين وعاداتهم الاجتماعية، "ينهمك الفلاح في عمل يومي نمطي، يستيقظ باكرا، يذهب للرعي، للزراعة، يمتهن الصناعة التقليدية، ويرتاد السوق الأسبوعي.." ويردف قائلا " إنه على هذا الحال في أغلب الأوقات، لدى، فالبحث عن

معطيات الدعم الفلاحي، تمثل له خروجا عن المألوف ونمطا ثقافيا جديدا لا يملك الفلاح أدواته وإمكاناته". ولكل هذه الأسباب، يرى "أن الفلاح لا يزال يلح على ضرورة اعتماد القنوات والوسائل التقليدية التي تمكنه من الوصول إلى المعلومة، مثل الشيخ، أو المقدم، أو المنادي في الأسواق الأسبوعية". غير أن المفارقة هنا، وكما حاول أن يوضحها لنا هذا الفلاح، أن الدولة لا هي استمرت في اعتماد القنوات التقليدية لتزويد الفلاح بالمعطيات المتعلقة بالدعم الفلاحي، ولا هي مكنته من التعليم والتأطير، باعتبارها الوسائل الضرورية للولوج إلى المعلومة.

انطلاقا من الدلالات التي يحملها تصور الفلاح لعلاقة الدعم الفلاحي، بالقيم التقليدية للمجتمع القروي، يتبين أن هذا الأخير يعبر عن مقاومته للتغير من خلال الحفاظ على أنماطه وبنياته الثقافية. والتي يساهم في إعادة إنتاجها الطابع الجزئي والأحادي لمشروع التحديث الزراعي، والذي يغفل الطابع الشمولي والكلي للتغير الاجتماعي. إذ أن انخراط الفلاح بوصفه فاعلا وشريكا في مشروع التحديث الزراعي، يتطلب إما تمكينه من وسائل وأدوات الانخراط، أو استثمار خصوصيته الثقافية والاجتماعية لتيسير ولوجه للمبادرات ولخطط التنمية الفلاحية. ومن هذا المنطلق، فإن علاقة الدولة بالفلاح هي تعبير عن ثنائية البناء والفعل، فالبنيات الثقافية تخضع لإعادة التشكل والتغير حين يتملك الفاعل الاجتماعي هامشا من الاستقلالية والقدرة على التأثير في النسق. بينما حين يجرد الفلاح / الفاعل من شروط ووسائل الفعل (التأطير، الثقيف، التعليم...) فمن الطبيعي أن يقف موقف المتفرج السلبي، ويلجأ إلى استراتيجيات المقاومة والمناورة واللامبالاة، وأن يدافع عن نمطه الثقافي والاجتماعي. وفق هذا المنظور، خلص إريك وولف إلى أن "الفلاحين الذين لا يعرفون كيف تدار الدولة، من حيث كونها جهازا معقدا، يرون فيها وحشا غريبا لا يتأثر بشيء"(1977، ص. 343).

إن مدى فعالية استراتيجية الدعم الفلاحي، لا ترتبط بطبيعة البنيات الثقافية والاقتصادية للمجتمع القروي فحسب، بل تتصل كذلك بواقع البنيات العقارية. إضافة إلى مضمون النموذج الفلاحي بالمغرب، والقائم على ثنائية زراعية وسوسيواقتصادية تتمثل في زراعة تضامنية معيشية وضعيفة المردودية، وفلاحة ذات انتاجية عالية موجهة للتصدير. وضمن هذا الإطار، تتسم البنيات العقارية بمجتمع الدراسة، بهيمنة الملكيات الزراعية الصغيرة، إضافة إلى عدم توفر العديد من الأراضي على رسوم للملكية. حيث تنتشر الحيازات الزراعية المجهرية، التي تبلغ مساحتها أقل من هكتار. وهو ما يجعلها خارج معايير وشروط الدعم الفلاحي. أما عن رسوم الملكية العقارية، فيشير أحد المبحوثين " لا يمكنني الاستفادة من الدعم الفلاحي، لأني لا أتوفر على وثائق ملكية الأرض، كما أن كلفة الحصول على هذه الوثائق قد تتعدى أو تساوي قيمة الأرض نفسها"[5]. ومن جانب آخر، لا يخفى أيضا ارتباط الدعم الفلاحي بالتراتب الاجتماعي للمجتمع الفلاحي، وبالرأسمال المادي والرمزي للفلاحين. حيث يتناسب حجم الدعم الفلاحي مع مردودية الإنتاج، والقيمة الاستعمالية والتبادلية للملكيات الزراعية. وهو ما ذهب إليه أحد الفلاحين الصغار في نقده للتراتبية الاجتماعية للدعم الفلاحي، حين يصف الكيفية التي يستفيد بها الفلاحون الأغنياء من برنامج دعم المواشي: " إن برنامج دعم العجول على سبيل المثال يستفيد منه من يملك 300 عجل، بمقدار 4000 درهم عن كل رأس، وبذلك فهو يغطي تكاليف العلف لسنة كاملة، أي أن الفلاح الغني يعلف المواشي بالمجان"[6].

يعود إذن، الولوج إلى الدعم الفلاحي، لا إلى تداخل الصعوبات ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتنظيمية وحسب، بل أيضا إلى تراتب المجال الفلاحي والاجتماعي. وذلك لما للدعم الفلاحي من دور في الرفع من مردودية الإنتاج الفلاحي، وحجم تأثيره على الوضعية الاقتصادية للمجتمع الفلاحي.

المبحث الثاني
من الإنتاج الفلاحي العائلي إلى الاقتصاد التضامني

المطلب الأول: الاقتصاد التضامني والتعاونيات الفلاحية

يهدف الاقتصاد التضامني، المتمثل في التنظيمات المهنية والتعاونيات الفلاحية إلى ربط صغار المنتجين بالسوق، وتأهيل الإنتاج الفلاحي الصغير للاندماج في النموذج الفلاحي الوطني. غير أن الاختلالات التي شابت تجربة المجموعة ذات النفع الاقتصادي والتعاونيات الفلاحية في مجتمع الدراسة، وتأثيرها على فعالية برامج التنمية الفلاحية. يدفعنا إلى دراسة مدى تأثير التمثلات والقيم الثقافية التقليدية على وضعية العمل التعاوني، والذي يعيق في نهاية المطاف سيرورة الانتقال من الإنتاج الفلاحي العائلي إلى الاقتصاد التضامني.

تتنوع مجالات أنشطة التعاونيات الفلاحية، لتعكس طبيعة الإنتاج الفلاحي عامة، والإنتاج الفلاحي العائلي بشكل خاص. حيث يتسم بتنوع المنتجات الفلاحية لتلبية حاجيات أفراد الأسرة القروية. وتمثل التنظيمات والتعاونيات الفلاحية، الأساس الذي يرتكز عليه الاقتصاد التضامني، كما يقوم هذا الأخير على مجموع الأنشطة الإنتاجية للسلع والخدمات. التي تنتظم في شكل بنيات مهيكلة ومستقلة لتدبير ديمقراطي وتشاركي. ويكون الانخراط فيها حرا، فضلا عن تميزها عن غيرها من الأنشطة بمحورية الغايات الاجتماعية (التنمية المستدامة، التشغيل، محاربة الفقر والاقصاء...). وضمن هذا الإطار، تكتسب علاقة التضامن بين الأعضاء والفاعلين صبغة المصلحة الجماعية للمنتجين على حساب المصالح والنزعات الفردية، وبأولوية الرأسمال البشري على حساب الرأسمال المادي، في بناء القرار واتخاذه (صوت لكل عضو). ومن هذه الزاوية، يعد تدبير المؤسسات التعاونية ديمقراطيا وتشاركيا. علاوة على ذلك، لا يشكل الاقتصاد التضامني بديلا عن اقتصاد السوق، بل يهدف إلى إضفاء طابع اجتماعي على النظام الرأسمالي، عبر تقليص حجم التفاوتات والفوارق الاجتماعية. وفي سياق الأهداف الاقتصادية التي حددها مخطط المغرب الأخضر للتنظيمات والتعاونيات الفلاحية، تؤدي هذه الأخيرة وظيفة ربط المنتجين بالسوق بصفة مباشرة، والحد من دور الوسطاء التجاريين. والذين كلما تقلص عددهم كلما ازداد هامش الربح. حيث يتم توزيعه على الأعضاء المتعاونين بناء على مساهماتهم وحصصهم من المنتوج. وضمن هذا الإطار العام، يندرج مفهوم الاقتصاد التضامني، وتتحدد أدوار الفاعلين في مخطط التنمية الفلاحية بمجتمع الدراسة. إذ لا يتحقق دور الفلاح بوصفه شريكا وفاعلا إلا في إطار وعيه بطبيعة العمل التعاوني، بوصفه حلقة أساسية في تفعيل مشروع تثمين وتحويل وتسويق المنتوج الفلاحي.

انطلاقا من رصدنا لمضامين الجدول أعلاه، يتبين أن النسيج التعاوني بمجتمع الدراسة سجل ارتفاعا ملحوظا في نسبة التعاونيات الفلاحية، خاصة مع إطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية سنة 2005. ومع الشروع في تنزيل مخطط المغرب الأخضر، ازداد نشاط التعاونيات الفلاحية المنضوية في المجموعة ذات النفع الاقتصادي، والتي تنشط في مجال إنتاج وتثمين وتسويق الزيتون. غير أن الاختلالات التي شابت العمل التعاوني بمجتمع الدراسة، والتي أثرت على تفعيل مراحل الإنتاج والتثمين والتحويل والتسويق، تتطلب البحث في الأسباب التي تعيق وظيفة الفاعلين ضمن نسق الاقتصاد التضامني. وذلك انطلاقا من مدى اتساقها مع المعايير التي حددناها سابقا للفعل التعاوني. ومن هذا المنطلق، اتجهنا إلى فحص طبيعة العلاقة بين متغيري القيم الثقافية والعمل التعاوني، من خلال تحليل تمثلات ومواقف الفلاحين من التعاونيات الفلاحية، ومدى تأثيرها على نجاعة وفعالية خطط وبرامج التنمية الفلاحية بمجتمع الدراسة.

المطلب الثاني: القيم الثقافية والعمل التعاوني

جدول 7 : نسبة المنخرطين في التعاونيات الفلاحية

هل أنت منخرط في إحدى التعاونيات الفلاحية ؟		
أجوبة المبحوثين	نعم	لا
التكرار	32	68
النسبة المئوية	%32	%68

المصدر: البحث الميداني (الاستمارة 2020)

مبدئيا، يقوم الانخراط في العمل التعاوني على الارادة الجماعية للمنتجين، وبمبادرة طوعية منهم لتدبير المشروع الفلاحي، بهدف إنتاج وتثمين المنتجات الفلاحية، وربطها كما ونوعا بحاجيات ومعايير السوق. ومن هذا المنطلق، فإذا كان الإنتاج الفلاحي العائلي، يخضع كمية ونوعية المنتوج لحاجيات أفراد العائلة الزراعية، فإن تحديد تلك الكمية والنوعية من المنتوج يصبح في نطاق الاقتصاد التضامني خاضعا لقرار ومتطلبات السوق. ومن هذا المنظور، فإن ضعف انخراط الفلاحين في التنظيمات والمؤسسات التعاونية، يؤشر على هيمنة الإنتاج الفلاحي العائلي بمجتمع الدراسة واستمرار طابعه المعيشي على حساب الاقتصاد التضامني الموجه للسوق. ومن جانب آخر، تعكس نسبة الانخراط كذلك ضعف المبادرة الذاتية والطوعية للفلاحين، إذ غالبا ما يرتبط تأسيس التعاونيات الفلاحية بمبادرات ومشاريع الدولة، حيث تأسس العديد منها في ظرف وجيز سواء مع إطلاق مشروع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، أو أخيرا مع تنزيل مشروع مخطط المغرب الأخضر. بل وفي ظل تلك المشاريع تأسست تعاونيات فلاحية بإيعاز وتدخل من السلطات المحلية. وهو ما يحول التعاونيات الفلاحية إلى وسيلة ظرفية لاقتناص الفرص، عوض العمل على استدامة المشاريع الفلاحية، والتي تشكل شرطا لنجاعة وفعالية التنمية الفلاحية.

جدول 8: التعاونيات الفلاحية والدعم الفلاحي

هل تتلقى تعاونيتكم دعما من الدولة ؟				
أجوبة المبحوثين	نعم	لا	لا أعرف	المجموع
التكرار	7	14	11	32
النسبة المئوية	%21,88	%43,75	%34,37	%100

المصدر: البحث الميداني (الاستمارة 2020)

يرتبط الدعم الفلاحي بمدى نشاط التعاونيات الفلاحية، وقدرة أعضاءها على اقتراح مشاريع ذات مردودية ومدرة للدخل. وهو الأمر الذي ينطبق على الفلاحين الذين عبروا عن عدم استفادة تعاونياتهم من دعم الوزارة الوصية على القطاع الفلاحي. إضافة إلى أن العديد من التعاونيات لم تحصل على دعم نتيجة نشاطها المستقل، وإنما في إطار الدعم الموجه للتعاونيات التي تشكل المجموعة ذات النفع الاقتصادي لتثمين وتحويل الزيتون. أما الفئة التي عبرت عن عدم معرفتها بالاستفادة من الدعم رغم انخراطها في العمل التعاوني، فتمثل قاعدة كبيرة من الفلاحين. والتي يقول عنها أحد رؤساء التعاونيات الفلاحية: "قلما تحضر للجموع العامة، ولا تقدم أية اقتراحات، وتبدي نوعا من اللامبالاة، ولا تحاسب أعضاء المكتب المسير، بعد أن توكل إليه أمرها، لكنها لا تتورع عن النقد والتشكيك من بعيد، وخارج الهياكل التنظيمية للتعاونية"[7]. علاوة على ذلك، ومن خلال تتبعنا لنشاط التعاونيات الفلاحية، ومنذ تنزيل مخطط المغرب الأخضر بمجتمع الدراسة، لاحظنا أن أكثر التعاونيات نشاطا ونجاحا تتمثل في التعاونيات ذات الصبغة العائلية. والتي يساهم رابط القرابة بين أعضاءها، في ابتعادها عن النزاعات والاختلافات ذات الخلفية السياسية والقبلية. كما أنها تعبر عن طبيعة نمط الإنتاج الفلاحي بمجتمع الدراسة، الذي يقوم على هيمنة الزراعة العائلية القروية. ويعزز هذا الميل أن شكل التضامن السائد يتمثل في التضامن العائلي، والذي يتعارض مع منطق الاقتصاد التضامني في أدبيات مخطط المغرب الأخضر. الذي يسعى من خلال التنظيمات التعاونية إلى إرساء تضامن اجتماعي بين أعضاء المجتمع الفلاحي، خارج الحدود العائلية التي تميز الزراعة القروية.

جدول 9: مساهمة التعاونيات الفلاحية في تحسين دخل الفلاحين

هل تساهم التعاونيات الفلاحية في تحسين دخل الفلاحين ؟			
أجوبة المبحوثين	نعم	لا	لا أعرف
التكرار	25	19	56
النسبة المئوية	%25	%19	%56

المصدر: البحث الميداني (الاستمارة 2020)

يجيب أغلب أفراد العينة ب "لا أعرف"، وهم بذلك لا يثبتون ولا ينفون طبيعة العلاقة بين التعاونية الفلاحية وتحسين الدخل. وتعبر هذه الإجابة بوضوح عن وضعية العمل التعاوني بمجتمع الدراسة. فمن جهة، ارتبط تأسيس التعاونيات الفلاحية بمشروع تجميع وتثمين وتسويق المنتوج الفلاحي، والذي يعرف جملة من الاختلالات، حيث لا وجود لنموذج تعاوني مرجعي وناجح، يدفع الفلاحين إلى ربط تحسين دخلهم بالعمل التعاوني. ومن جهة ثانية، يتأثر أداء

التعاونيات بنسبة الأمية المرتفعة بالمنطقة، فضلا عن غياب التأطير والتأهيل في هذا المجال. إضافة إلى عامل أساسي، يتمثل في الطابع البوري للمجتمع الفلاحي الذي ندرسه، حيث أن الزراعة البورية لا تحفز مردوديتها المتواضعة ونمطها الإكتفائي على تشكيل المجتمع الفلاحي لتنظيماته الفرعية المعبرة عن مواقفه وتصوراته، وتنظيم أساليب مزاولته للعمل. وتشكل هذه العوامل أرضية خصبة لتأثير التمثلات والقيم الثقافية التقليدية على مواقف الفلاحين من نجاعة وجدوى العمل التعاوني.

إن تأثير التمثلات وقيم المجتمع الفلاحي التقليدية والراسخة، لا يشمل فقط الفلاحين الذين لا ينتسبون إلى المؤسسات والتنظيمات التعاونية، بل يمس كذلك الأعضاء الفاعلين داخل تلك المؤسسات. حيث ينخرط فيها الفلاح حاملا معه تمثلاته وقيمه وثقافته. والتي يمكن أن تتعارض مع القواعد والمعايير التي تؤطر عمل المؤسسة. وذلك باعتبارها تنظيما اجتماعيا هادفا، ينتج واقعا اجتماعيا بداخله، يتجلى من خلال العلاقات السائدة بين مختلف الفاعلين الاجتماعيين، وتعتبر هذه العلاقات نتاجا لثقافة الأفراد، ومنتجة لثقافة خاصة بالمؤسسة، من خلال الفعل الجماعي للفاعلين داخلها. وبهذا المعنى فالتعاونيات الفلاحية بوصفها مؤسسة اجتماعية، تخضع بدورها للنسق الثقافي للمجتمع، ولثقافة الفاعلين الذين ينتسبون إليها.

ولتحديد طبيعة الاختلالات التي تشوب العمل التعاوني، وتفعيل الاقتصاد التضامني بمجتمع الدراسة، أجرينا في هذا السياق مقابلات مع حالات من أعضاء التعاونيات الفلاحية. حيث ينقل لنا أمين مال بتعاونية فلاحية تجربته الشخصية مع العمل التعاوني، بعد تنزيل مخطط المغرب الأخضر بمجتمع الدراسة : "عندما كنت أمينا للمال في تعاونية تعنى بإنتاج الزيتون وجميع الأنشطة الفلاحية، حاولت تحفيز الفلاحين، واقترحت مشروعا مدرا للدخل، لكنه قوبل بالتشكيك، وسوء النية من قبل أعضاء التعاونية، حينما ساهمت من مالي الخاص في شراء مغروسات أشجار اللوز، لكنهم امتنعوا عن غرس الأشجار، معتقدين أني سأطالبهم بعد ذلك بثلث الانتاج، وانها طريقة للاستيلاء على أراضيهم، واليوم أنا أجني ثمار اللوز الذي غرسته"[8]، ثم يضيف مستخلصا " أنا مقتنع الآن، أن التعاونيات العائلية هي الأكثر نجاحا". وإن هذا الموقف، الذي يربط نجاح التعاونيات الفلاحية باقتصار أعضائها على أفراد العائلة، يتجدد في أكثر من مقابلة، والسبب كما يوضحه رئيس تعاونية فلاحية : " معظم التعاونيات الناجحة عائلية، أُنظر إلى تعاونية (السيد حسن)، أما التعاونيات التي تظم فلاحين من قبائل ودواوير مختلفة، فمصيرها الفشل، وذلك بسبب نزاعات وحساسيات سياسية وعائلية وقبلية"[9]، ثم يردف قائلا " في تعاونيتي يوجد 45 عضوا، وكل عضو منهم ينتمي إلى قبيلة، حتى أني أجد صعوبة في الدعوة إلى جمع عام، كما يصر كل فريق من الأعضاء على انتساب الرئيس إلى منطقتهم". وضمن هذا الإطار، تكشف مضامين مختلف المقابلات، أن مواقف الفلاحين من العمل التعاوني، ومختلف المبادرات الهادفة إلى تطوير المشاريع المدرة للدخل، لا تختلف عن تلك المواقف اتجاه مشاريع الدولة المندرجة في إطار مشاريع التنمية الفلاحية. وبذلك فإن رهان الدولة على الاقتصاد التضامني بوصفه مدخلا لتنزيل مخطط المغرب الأخضر، يواجه من الأساس معيقات مرتبطة بتمثلات الفلاح للتنظيمات التعاونية. علاوة على ذلك، يحمل المجتمع الفلاحي تمثلا جمعيا يجمع ما بين الشك والنقد واللامبالاة، والتي لا تقتصر على مشاريع الدولة، بل تنسحب كذلك على المبادرات المستقلة لأعضاء المكتب المسير للتعاونيات الفلاحية. غير أن

"الانتقاد ليس موضوعيا في جميع الحالات، بل هو يفضح سلوك الفلاح بوصفه خاصية ثابتة في ثقافته" (شكري،2015، ص.159). وفي السياق ذاته، يعبر الباحث فياي (Vieille,1976,p.226) عن موقف اللامبالاة وعدم المعارضة الصريحة باعتباره موقفا مميزا للمجتمع الفلاحي الإيراني:

"بعدما أن علمتنا التجربة الطويلة، فالفئات الفلاحية لا تعبر بوضوح كامل أو عنيف، خطابا أو ممارسة عن آراءها واتجاهاتها، إنها تستعمل بشكل جماعي أساليب ملتوية (...) يرفض الفلاحون موقف المعارضة الواضحة، فهم يقبلون ما هو مفروض عليهم (...) لأنه يظهر بالنسبة إليهم أمرا لا يمكن تجنبه (...) إنهم مستعدون للعمل حسب مبدأ عام: الخضوع للدولة والدفع بمشروعها إلى أقصى حد، حد اللامعقول، لجعلها تؤدي ثمن قراراتها وإحباط كل محاولة بالعمل السلبي البارد".

خاتمة

انطلاقا من رصدنا لدلالات ومضامين مختلف المقابلات، وما تضمنته من تمثلات ومواقف اتجاه استراتيجية الدعم الفلاحي والعمل التعاوني، ننتهي إلى النتائج والتوصيات التالية:

أولا: النتائج:

1- إن رهان الدولة على الاقتصاد التضامني بوصفه مدخلا لتنزيل مخطط المغرب الأخضر، يواجه من الأساس معيقات مرتبطة بتمثلات الفلاح للتنظيمات التعاونية، حيث يحمل المجتمع الفلاحي تمثلا جمعيا يجمع ما بين الشك والنقد واللامبالاة، والتي لا تقتصر على مشاريع الدولة، بل تنسحب كذلك على المبادرات المستقلة للفاعلين في التعاونيات الفلاحية.

2- يرتبط الدعم الفلاحي بالتراتب الاجتماعي والثقافي للمجتمع الفلاحي، وبالرأسمال المادي والرمزي للفلاحين. حيث يتناسب اقتصاديا حجم الدعم الفلاحي مع مردودية الإنتاج، والقيمة الاستعمالية والتبادلية للملكيات الزراعية، أما ثقافيا فيشكل غياب المعلومة عائقا أمام ولوج الفلاح إلى الدعم الفلاحي.

3- إن ولوج الفلاح إلى الدعم الفلاحي، لا يعبر عن استراتيجية جماعية يسلكها الفلاح بوصفه فاعلا اقتصاديا واجتماعيا، وإنما ارتبط أساسا بالتدخل المباشر للدولة لتنظيم وهيكلة الفلاحين في تنظيمات وجماعات مهنية. وهو ما يعني أن الاخراط الضعيف للفلاح في المؤسسات والتنظيمات التعاونية والمهنية، وغياب ثقافة تنظيمية هي إحدى العوائق الجوهرية التي تحول دون ولوجه للدعم الفلاحي.

4- يمثل الفلاح عنصرا مستهدَفا ومتلقيا للدعم الفلاحي، أكثر من كونه شريكا وفاعلا، حيث يلجأ إلى المناورة والحلول الفردية، ويتصرف باعتباره فاعلا خارج الأنساق، والنظم والمؤسسات التي تضعها الدولة شرطا لتنزيل المقاربة التشاركية ولنجاعة مخططات التنمية الفلاحية.

ثانيا: التوصيات:

1- ضرورة مواكبة التعاونيات الفلاحية المنخرطة في مشروع التنمية الفلاحية والمستفيدة من الدعم الفلاحي عبر تأطير وتكوين الفاعلين في مجال تدبير التنظيمات التعاونية والتمكن من آليات وطرق التثمين والتسويق.

2- تيسير المعلومة وآليات الولوج إلى خدمات الدعم الفلاحي، واعتماد وسائل أكثر ملائمة للفلاحين الذين لا يجيد أغلبهم أبجديات القراءة والكتابة.

3- الحرص على التقييم المستمر لأداء التعاونيات الفلاحية ومدى التزام أعضاءها بالأهداف المحددة، خاصة التدبير الديمقراطي الداخلي، مع تشجيع انخراط الشباب القروي في العمل التعاوني.

4- الحد من هيمنة شبكة الأعيان على التنظيمات التعاونية، وخدمات الدعم الفلاحي، وجعل العمل التعاوني لا مجرد آلية للتسويق وحلقة في سلاسل القيمة، بل مدخلا للحفاظ على النماذج الزراعية المحلية، وعلى خصوصيتها الثقافية، فضلا عن قيمتها الغذائية والصحية. وهو ما لن يتحقق إلا بدعم الاستقلالية الاقتصادية للتنظيمات الفلاحية عبر اعتماد الحكامة في توزيع خدمات الدعم الفلاحي.

بيانات الإفصاح:

- **الموافقة الأخلاقية والموافقة على المشاركة:** تم الاتفاق على المشاركة في البحث وفقاً للإرشادات الخاصة بالمجلة.
- **توافر البيانات والمواد:** كافة البيانات والمواد متاحة عند الطلب.
- **مساهمة المؤلفين:** يتحمل المؤلفين مسؤولية كافة محتويات البحث والتحليل والمنهجية والمراجعة الكاملة.
- **تضارب المصالح:** لا يوجد تضارب في المصالح لأي طرف من خلال تصميم البحث وتقديمه وتقييمه.
- **التمويل:** لا يوجد أي تمويل مخصص لهذا البحث.
- **شكروتقدير:** الشكر الجزيل لمجلة التطوير العلمي "للدراسات والبحوث" (JSD) على الدعم والإرشادات (/https://jsd.sdasmart.org)

قائمة المصادروالمراجع

1.المصادر(الوثائق والتقارير الرسمية)

الشركة الوطنية لتسويق البذور (سوناكوس). (2023). *سوناكوس تحدد أسعار بيع البذور والدعم الفلاحي* .
تم الاطلاع في 11 ماي 2025 من https://www.filaha.ma/
الشركة الوطنية لتسويق البذور (سوناكوس). (2023). *وضعية تسويق البذور المختارة وحماية أسعار الحبوب*. تم الاطلاع في 20 يناير 2025، منhttps://www.sonacos.ma
وكالة التنمية الفلاحية .(2026) .(ADA) *مخطط المغرب الأخضر والجيل الأخضر: استراتيجيات التنمية القروية*. تم الاطلاع في 18 فبراير 2026، منhttps://www.ada.gov.ma
وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات. (2025). *مؤشرات القطاع الفلاحي*. تم الاطلاع في 18 نونبر 2025، من https://www.agriculture.gov.ma

.2المراجع (الكتب والدراسات)

شكري، م. س. (2015). *المجتمع القروي والتغير المركب*. منشورات مختبر سوسيولوجيا التنمية الاجتماعية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز.

الفلاح، أ. (2021). *دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تحقيق التنمية المحلية المستدامة*. مجلة التطوير العلمي للدراسات والبحوث، 2(8)، 110-128.

المراني، أ. (2018). *سوسيولوجيا السياسات الفلاحية: دراسة في علاقة الدولة بالفلاح*. دار الأمان.

وولف، إ. (1977). *الحروب الفلاحية في القرن العشرين* (أكرم الرافعي، مترجم). دار الحقيقة.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

Crozier, M., & Friedberg, E. (2014). *L'acteur et le système: Les contraintes de l'action collective*. Points.

Laville, J. L. (2010). *Solidarity economy: An international* movement. Community Development Journal, 45(2), 184-199. https://doi.org/10.1093/cdj/bsq004

Laville, J. L. (2015). L'économie solidaire. Editions du Seuil.

Mandras, H. (1967). *La fin des paysans: Innovations et changement dans l'agriculture française*. S.P.E.D.E.S.

Pascon, P. (1971*). La formation de la société marocaine*. Bulletin Économique et Social du Maroc.

Pascon, P. (1980). *Etudes rurales: Idées et enquêtes sur la compagne marocaine*. SMER.

Pascon, P. (1983). *Le Haouz de Marrakech*. Centre Universitaire de la Recherche Scientifique.

Vieille, P. (1976). *Les effets sociaux d'une réforme agraire: Cas d'Iran*. Placide Rambaud.

الهوامش:

[1] مستشار فلاحي، سبق ذكره.

[2] اعتمد مفهوم العقلانية المحددة من قبل ميشال كروزييه (L'Acteur et le Système,1977)، والذي يعتبر أن الفاعل يتمتع بعقلانية محددة خاصة به، تسمح له بتدبير استراتيجية شخصية، يحاول من خلالها إيجاد التدابير اللازمة لقضاء حوائجه وتحقيق مآربه. ووظفنا هنا هذا المفهوم في سياق المجتمع الفلاحي، للإشارة إلى العلاقة ما بين الطابع الالزامي للبنية الثقافية، وما بين حرية الفاعل في نهج استراتيجيات تستجيب لمصالحه الفردية، وينفلت من خلالها من قواعد البنيات التي تفرض حلولا واستراتيجيات جماعية.

[3] جواد الفلاحي، مقابلة نصف موجهة، جماعة بني فرسن، إقليم تازة، يناير 2020.

[4] طارق زكري، سيرة ذاتية.

[5] فلاح، استمارة، جماعة بني فراسن، يناير 2020.

[6] طارق زكري، سيرة ذاتية، سبق ذكره.

[7] طارق الابراهيمي، سبق ذكره.

[8] نشير هنا إلى أن أمين المال السابق للتعاونية فلاحية الواردة في النص، هو نفسه صاحب السيرة الذاتية.

[9] سبق ذكره.